بقوله فاما الاعمال اى الطاعات فهى تتزايد فى نفسها والايمان
لا يزيد ولا ينقص فهم هنا مقامان الاول ان الاعمال خارجة فى الايمان
لما مر من ان صيغة الايمان هو التصديق ولانه قد ورد فى الكتاب والسنة
عطف الاعمال على الايمان كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
مع القطع بان العطف يقتضى المغايرة وعدم دخول المعطوف فى المعطوف
عليه وورد ايضا جعل الايمان شرط صحة الاعمال كما فى قوله تعالى ومن
يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع القطع بان المشروط لا يدخل فى الشرط
لامتناع اشتراط الشئ بنفسه وورد ايضا اثبات الايمان لمن ترك
بعض الاعمال كما فى قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا على ما مر
مع القطع بانه لا تحقق للشئ بدون ركنه ولا يخفى ان هذه الوجوه انما
يقوم حجة على من جعل الطاعات ركنا فى صيغة الايمان بحيث ان
تاركها لا يكون مؤمنا كما هو رأى المعتزلة لا على من ذهب الى انها ركن
من الايمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن صيغة الايمان كما هو مذهب
ائمتنا فى رضى الله عنه وقد سبق تمسكات المعتزلة باجوبتها فيما سبق
المقام الثانى ان صيغة الايمان لا تزيد ولا تنقص لما مر من ان التصديق

التصديق القلبى الذى بلغ حد الجزم والاذعان وهذا لا يتصور فيه
زيادة ولا نقصان حتى ان من حصل له صيغة التصديق فسواء اتى با
بالطاعات او ارتكب المعاصى فتصديقه باق على حاله لا تغير فيه اصلا
والآيات الدالة على زيادة الايمان محمولة على ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله تعالى
انهم كانوا آمنوا فى الجملة ثم اتى فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض
خاص وحاصله انه كان يزيد بزيادة ما يجب الايمان به وهذا لا يتصور
فى غير عصر النبى عليه السلام وفيه نظر لان الاطلاع على تفصيل الفرائض ممكن
فى غير عصر النبى عليه السلام والايمان واجب اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا
ولا اضافى ان التفصيلى ازيد بل كل وما ذكر من ان الاجمالى لا يحفظ
عن درجته فانما هو فى الانتقاص باصل الايمان وقيل ان الثبات
والدوام على الايمان زيادة عليه فى كل ساعة وحاصله انه يزيد بزيادة
الازمان طالما انه عرض لا يبقى الا بتجدد الامثال وفيه نظر لان حصول
المثل بعد العدم الشئ لا يكون من الزيادة فى شئ كما فى سواد الجسم مثلا
وقيل المراد بزيادته واشراق نوره وضيائه فى القلب فانه يزيد بالاعمال
وينقص بالمعاصى وذهب الاشعرى الى ان الاعمال جزء من الايمان فتقبل الزيادة

Copyright © King Saud University